

Distr.: General
27 July 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 102 من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي
اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها
الاستثنائية العاشرة

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام إلى الجمعية العامة طيه تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2021 وبرنامج عمل المعهد وخطته المالية المعتمدين لعام 2022 وبرنامج عمله وخطته المالية المقترحين لعام 2023.

وقد استعرض مجلس أمناء المعهد التقرير ووافق على برنامج العمل والخطتين الماليتين في الدورة السابعة والسبعين للمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، المعقودة في نيويورك في 27 حزيران/يونيه 2022.

ويكتسي دور المعهد كجهة تقدم البحوث المحايدة وجهة تنظم وتيسر المناقشات بين الدول بشأن المواضيع الحساسة، ودعمه لتدابير بناء الشفافية، في الوقت الحاضر أهمية أكبر من أي وقت مضى. وقد أقر المجلس باستمرار سرعة استجابة المعهد وقدرته على الصمود في عام 2021، وأشار إلى أنه على الرغم من التحديات المستمرة التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فقد تحقق عدد من المعالم الهامة. وفي عام 2021، وافقت الجمعية العامة على توصية المجلس القائمة منذ أمد طويل بزيادة إعانة الميزانية العادية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.



تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2021 وبرنامج العمل والخطة المالية المعتمدين لعام 2022 وبرنامج العمل والخطة المالية المقترحين لعام 2023

موجز

يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ووضعه المالي خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2021 وبرنامج عمل المعهد وخطة المالية المعتمدين لعام 2022 وبرنامج عمله وخطة المالية المقترحين لعام 2023. وقد أُعد التقرير وفقاً لقرار الجمعية العامة 148/39 حاء، الذي دعت فيه الجمعية مدير المعهد إلى تقديم تقرير سنوي إليها.

ويوفر المعهد بحوثاً وخيارات سياساتية مستقلة وقائمة على الأدلة لدعم الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والجهات المعنية من الخبراء والقطاعات المعنية بالموضوع والمجتمع المدني في تعزيز التدابير العملية التي تسهم في إيجاد عالم أكثر أمناً واستدامة وسلاماً. وهو شريك رئيسي في تنفيذ مبادرة الأمين العام المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح".

وتهدف الخطة البحثية الحالية للمعهد، التي أقرها مجلس أمنائه، إلى تحديد سبل لتنشيط عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف في مواجهة بيئة سياسية وأمنية دولية ملؤها التحديات. وبمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لتأسيس المعهد، سلّمت الجمعية العامة في عام 2020 بأهمية الأعمال التي يقوم بها المعهد وبحسن توقيتها ونوعيتها العالية (القرار 82/75).

وفي عام 2021، أجرى المعهد بحوثاً بشأن طائفة واسعة من قضايا نزع السلاح والأمن العالمي. وتركز برامج عمله الأساسية على مجالات الأسلحة والذخائر التقليدية، وأسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة الاستراتيجية، وأمن الفضاء، والأمن والتكنولوجيا، والمسائل الجنسانية ونزع السلاح، إضافة إلى مشروع خاص بشأن عملية إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن مجالات التركيز التي درُست في عام 2021 الفضاء الخارجي، والمخاطر النووية، ومخاطر التكنولوجيات الجديدة وفوائدها، والتهديدات البيولوجية الناشئة وأوجه الترابط بين الأمن وتحديد الأسلحة ومنع نشوب النزاعات والتنمية وبناء السلام. ويعمل المعهد على مد الجسور وتيسير الحوار الشامل والشفاف والتعاوني بين أصحاب المصلحة في مجال نزع السلاح، من الدول وغير الدول على السواء، وهو أمر ضروري لإحراز التقدم في الأطر الرسمية. ويقوم المعهد ببناء المعارف والقدرات بشأن مسائل الأمن ونزع السلاح على الصعيد العالمي، وتعزز بوابته لسياسات الفضاء الإلكتروني وغيرها من الأدوات المبتكرة الشفافية، وتساعد بحوثه بشأن الأسلحة الصغيرة غير المشروعة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على إنقاذ الأرواح. كما درج المعهد على تقديم دعم تقني، في إطار من الكتمان في كثير من الأحيان، للدول والهيئات المتعددة الأطراف.

وهو عمل يتسنى القيام به بفضل الدعم الطوعي المقدم من مجموعة متنوعة من المانحين. وبفضل الدعم، وبفضل التعزيز المستمر لهيكل المعهد التمويلي ونموذجيه التشغيلي والمالي في السنوات الأخيرة، تسنى للمعهد المضي في توسيع نطاق أنشطته البحثية وأنشطة التوعية الموجهة نحو السياسات. وشمل ذلك زيادة أخرى في كمية النواتج البحثية والمنشورات وعدد المناسبات الافتراضية، على الرغم من نقشي الجائحة.

وفي أواخر عام 2021، زادت الجمعية العامة إعانة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، التي تغطي الآن تكاليف المدير، وكبير موظفين إداريين إضافي، وإحاطات فصلية لجميع التجمعات الإقليمية، وثلاث مناسبات في بلدان غير أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتعتمد جميع الأنشطة الأخرى التي ينفذها المعهد على تبرعات المانحين.

وبالنظر إلى اعتماد المعهد على التبرعات لتمويل كافة أعماله البرنامجية، فإن الأثر الاقتصادي الطويل الأمد الناجم عن الجائحة وتبعاتها الوخيمة على بيئة التمويل الطوعي يشكل تحديا كبيرا للمعهد. وفي عصر ستمته توالي الأزمات وعدم اليقين، تعود فيه مسائل نزع السلاح إلى الصدارة وتتزايد فيه الحاجة إلى أن تتاح للمجتمع الدولي إمكانية الحصول على بحوث مستقلة ومتعمقة واستشرافية بشأن قضايا نزع السلاح والأمن العالمي، لا يزال يتعين اتخاذ خطوات هامة لإرساء أساس مالي أكثر استدامة للمعهد بغية دعم مهمته المتمثلة في العمل على إيجاد عالم مستقر وأكثر أمنا.

أولا - مقدمة

1 - هذه أوقات عصيبة للبشرية والكوكب. لقد تميز عام 2021 بأزمات عالمية متتالية ومعضلات أمنية معقدة. وفي بداية العام، وبينما اتفق الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على تمديد اتفاقهما للحد من أسلحتهما النووية، كان هناك أمل في أن يؤدي ذلك إلى زخم جديد لنزع السلاح المتعدد الأطراف على نطاق أوسع. ومع ذلك، فإن هذه الإمكانية قد أبطت في ظل استمرار تدهور البيئة الأمنية العالمية، إلى جانب استمرار تصاعد التوترات والاستقطاب وانعدام الثقة على مدار العام.

2 - وفي أيلول/سبتمبر 2021، حذر الأمين العام من أن العالم يوجد على حافة الهاوية ويتحرك في الاتجاه الخاطئ، ووضع خيارين صعبين أمام البشرية: الانهيار أو التعافي. إن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وخفض التصعيد تقع بطبيعتها في صميم أي سبيل نحو التعافي. وبدون إحراز تقدم في هذه المجالات، لن تتمكن البشرية من معالجة الأزمات العاجلة العديدة المدرجة في جدول أعمال الأمن الدولي. ومن المفارقات المتأصلة في نزع السلاح أن هناك حاجة ماسة إليه في الأوقات التي يبدو فيها أن تحقيقه أقل احتمالا. وفي الوقت ذاته، كثيرا ما خرجت ترتيبات نزع السلاح وتحديد الأسلحة والأمن من رحم فترات التوتر الشديد وما استحدثت، في خضم التوتر، نظم نزع السلاح الرائدة. وإن الحاجة إلى بذل جهود متجددة لتحقيق نزع السلاح المتعدد الأطراف وخفض التصعيد وبناء الثقة لم تكن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

3 - وتتمثل مهمة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في العمل على إيجاد عالم مستقر وأكثر أمنا. وهو مركز الأمم المتحدة البحثي الوحيد الذي يعنى ببطائفة مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار التي تزداد تعقيدا. وتدعم البحوث المستقلة التي يجريها المعهد وتحليلاته القائمة على الأدلة وأنشطته الشاملة لعقد الاجتماعات المجتمعية الدولي في التصدي لبعض التحديات الأمنية الدولية الأكثر إلحاحا في العالم. وتولد أدواته ومشورته القائمة على الرؤية المتممة تغييرا إيجابيا وحقيقيا في مناطق مختلفة من العالم. ويستكشف المعهد سبلا لتنشيط عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف ويعمل على مد الجسور. ويقدم المعهد أيضا دعما تقنيا متواصلا، مكتما في كثير من الأحيان، إلى الدول والهيئات المتعددة الأطراف مع القيام بتيسير الحوار الشامل والشفاف والتعاوني بين الجهات صاحبة المصلحة في نزع السلاح، من الدول ومن غير الدول على السواء. وسلّمت الجمعية العامة في قرارها 82/75 بأهمية الأعمال التي يقوم بها المعهد وبحسن توقيتها ونوعيتها العالية.

4 - وفي عام 2021، وسع المعهد نطاق وحجم وأثر أنشطته في مجالات البحوث والتوعية وبناء القدرات. ولدعم زيادة مستوى نشاط المعهد، أعيد إنشاء وظيفة نائب المدير برتبة مد-1، وأنشئت وظيفة لموظف اتصال في نيويورك. وبناء على توصية طويلة الأمد من المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح بصفته مجلس أمناء المعهد، زادت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 2021 إعانة المعهد لتغطية تكاليف وظيفة من الفئة الفنية (ف-5)، وإحاطات فصلية لجميع التجمعات الإقليمية، وثلاث مناسبات في بلدان غير أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلى الرغم من هذه الدفعة الهامة التي تلقاها المعهد، لا تزال الأنشطة الموضوعية للمعهد تمول حصرا من التبرعات. ويؤكد هذا الاعتماد على التمويل الطوعي أهمية دعم جميع الدول الأعضاء من جميع المناطق لأنشطة المعهد، ومن الناحية المثالية بتمويل متعدد السنوات غير مخصص. وهذا ضروري لضمان قدرته على الاستمرار في توفير البحوث والخيارات السياسية المستقلة والقائمة على الأدلة التي تسهم بشكل مباشر في إيجاد عالم مستقر وأكثر أمنا. وفي فترة السنوات الثلاث الممتدة من عام 2019 إلى عام 2021، عمل المعهد بمتوسط نفقات سنوية تناهز 6 ملايين دولار. وإذا ما دعم من الدول الأعضاء، يمكن للمعهد أن يحقق المزيد.

ثانيا - الأداء وحالة تنفيذ الأنشطة في عام 2021

الخطة البحثية والبرامج

5 - واصل المعهد في عام 2021 تنفيذ أولويات البحوث الاستراتيجية المتعددة السنوات التي أقرها مجلسه (انظر A/76/183). وخلال العام، وضع المعهد خطة بحوث استراتيجية جديدة متعدد السنوات للفترة 2022-2025. وتستند الخطة الجديدة إلى برامج المعهد البحثية وتشدد على توسيع وتنويع خبراته وأنشطته التثقيفية وبحوثه الاستشراعية والطويلة الأجل بشأن مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة والأمن العالمي، تشيا مع ولايته القانونية. وتعكس خططا البحوث الاستراتيجية كلاً من مبادرة الأمين العام المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، التي يُعد المعهد شريكاً رئيسياً في تنفيذها. وتسهم خططا البحوث الاستراتيجية للمعهد في إدماج نزع السلاح على نطاق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (انظر قرار الجمعية العامة 1/70)، وكفالة أن تكون المعارف والأفكار الابتكارية والحوار بشأن نزع السلاح في متناول جمهور عالمي يشمل الشباب وواضعي السياسات.

6 - ويعمل المعهد على تنفيذ خمسة برامج عمل في مجالات أساسية هي: (أ) الأسلحة والذخائر التقليدية؛ (ب) وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة الاستراتيجية الأخرى؛ (ج) وأمن الفضاء؛ (د) والأمن والتكنولوجيا؛ (هـ) والمسائل الجنسانية ونزع السلاح. وفي إطار مشروع إقليمي خاص، يستعرض المعهد أيضاً الجهود السابقة ويستشرف إمكانات إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وقد صُممت برامج المعهد باعتبارها مسارات عمل تتميز بديناميتها وقابليتها للتوسيع على مدى عدة سنوات وتمكّن المعهد من إبراز أولويات نزع السلاح في مجتمع دولي سمته التنوع.

7 - وفي عام 2021، واصل المعهد التكيف، وتحسين ما يقدمه من خدمات كلما أمكن ذلك، ولا سيما من خلال التحول إلى أساليب العمل على الإنترنت والأشكال الافتراضية التفاعلية للتكيف مع تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع الاستمرار في توسيع نطاق نواتجه البحثية ومناسباته. وظلت التقييمات الفصلية للمخاطر والتركيز القوي على رفاه الموظفين يوجهان جميع أنشطة المعهد. وأدى الاتصال الوثيق المنتظم مع الجهات المانحة إلى التخفيف من حدة التحديات التي تواجه التنفيذ. وبفضل ذلك، ازداد عدد منشوراتها من 52 منشوراً في عام 2020 إلى 58 منشوراً في عام 2021 (انظر المرفق الأول). وساعدت الأشكال الرقمية الجديدة و 12 ترجمة لمنتجات المعهد على توسيع نطاق إمكانية الوصول إلى نواتج بحوثه ونشرها وأثرها: فقد تم تنزيل تقاريره 40 000 مرة في 185 بلداً. وترد أدناه بتفصيل أنشطة البحوث الرئيسية وآثارها السياسية في عام 2021، وذلك في كل مجال من المجالات البرنامجية الرئيسية الستة.

الأسلحة والذخائر التقليدية

8 - لا يزال سوء تنظيم الأسلحة والذخائر التقليدية يطرح تحديات كبيرة أمام السلام والأمن والتنمية انطلاقاً من المستوى العالمي ووصولاً إلى المستوى المحلي. وتشمل الآثار المباشرة لسوء استخدامها الوفيات والإصابات، والعنف الجنساني، والتشريد، والأذى النفسي، مما يسهل انتهاكات القانون الدولي والإجرام والإرهاب. وتقوض آثارها الطويلة الأجل إمكانية الحصول على الصحة والتعليم والمعونة الإنسانية وحماية المدنيين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتعاون مع الشركاء على نطاق الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وأوساط خبراء الأمن الدوليين، يجري برنامج الأسلحة والذخائر التقليدية التابع للمعهد

بحوثاً ميدانية عملية المنحى ويعقد حوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين لتقديم الدعم الاستشاري والأدوات العملية لمنع انتشار الأسلحة والذخائر التقليدية وإساءة استخدامها دون ضابط والتخفيف من حدتهاما والتصدي لهما. وفي عام 2021، سعى البرنامج إلى تنفيذ ثلاث أولويات بحثية هي: (أ) تعزيز السياسات والممارسات المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخائر؛ (ب) وتكييف تحديد الأسلحة التقليدية مع الطبيعة المتغيرة للحرب؛ (ج) ومنع العنف المسلح والتخفيف من حدته في المناطق الحضرية والمحلية.

9 - وإدارة الأسلحة والذخائر ضرورية لكي تمارس الدول الحوكمة والرقابة على الأسلحة التقليدية والذخائر وما يتصل بها من أجزاء ومكونات. وهي عنصر أساسي في منع نشوب النزاعات والحد من العنف المسلح. وفي عام 2021، قدم المعهد إرشادات ومساعدات عملية لدعم إجراء تقييمات أساسية للإدارة الوطنية للأسلحة والذخائر، وخلق مساحات للحوار من أجل تبادل الممارسات الفعالة والدروس المستفادة لتعزيز إدارة الأسلحة والذخائر في أفريقيا، ونشر نتائج البحوث لتحديد مخاطر تحويل الوجهة.

10 - وتم نشر الدليل المعنون "Reference Methodology for National Weapons and Ammunition Management Baseline Assessments" (المنهجية المرجعية للتقييمات الأساسية للإدارة الوطنية للأسلحة والذخائر) في عام 2021 باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية. وهو المنشور الوحيد الذي يزود الدول بالتوجيه بشأن إجراء تقييمات شاملة ومنهجية للمؤسسات الوطنية والسياسات والعمليات التشغيلية والقدرات في مجال إدارة الأسلحة والذخائر. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، أجرت 12 دولة تقيماً أساسياً لإدارة الأسلحة والذخائر باستخدام منهجية المعهد، حيث وضعت كل دولة خريطة طريق تتضمن تدابير ملموسة لتعزيز إدارتها للأسلحة والذخائر. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، أجرت توغو أول تقييم أساسي لها مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وسيواصل المعهد دعم هذه الجماعة الاقتصادية في إجراء تقييمات أساسية هذه في غرب أفريقيا، وسيتعاون مع منظمة هالو ترست للقيام بالشيء نفسه في أمريكا الوسطى. وقد أسترشد بدراسة أولية عن إدارة الأسلحة والذخائر في السودان، أجريت في عام 2020، في الاستعراض الذي أجرته الأمم المتحدة في عام 2021 للحالة في دارفور، ولا سيما المؤشرات المرجعية لتقييم تدابير الأمم المتحدة المتعلقة بدارفور (انظر S/2021/696).

11 - وفي عام 2021، اختتم المعهد الجزء الثاني من حلقة الدراسة الإقليمية لإدارة الأسلحة والذخيرة على الإنترنت، التي شارك في تنظيمها مع الاتحاد الأفريقي دعماً لمبادرته المعنونة "إسكات البنادق"، لتعزيز الحوار وتبادل الممارسات الجيدة بشأن السبل العملية لتعزيز السياسات والممارسات المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخيرة فيما بين المنظمات الدولية والإقليمية والدول والمنظمات غير الحكومية. ووضعت الحلقة الدراسية الأسس للندوة الدولية الأولى حول إدارة الأسلحة والذخائر، المقرر عقدها في عام 2022. وسيعمل المعهد مع شركاء الأمم المتحدة على عقد هذا الملتقى الدولي الأول لاستكشاف الخيارات والسبل الكفيلة باتباع نهج دولي استراتيجي أكثر اتساقاً لإزاء إدارة الأسلحة والذخائر.

12 - وللبرنامج سجل حافل في تعزيز المعرفة بشأن سبل تحديد مخاطر تحويل الوجهة في عمليات نقل الأسلحة الدولية وفهمها والتخفيف من حدتها على نحو أفضل. وفي عام 2021، أصدر المعهد، بالشراكة مع منظمة بحوث التسليح أثناء النزاعات ومركز ستيمسون، المنشور المعنون "Diversions Analysis Framework" (إطار تحليل تحويل الوجهة)، الذي يحدد العوامل الرئيسية التي تسهل تحويل الأسلحة التقليدية من أجل الاسترشاد بها بشكل أفضل في الجهود الرامية إلى منع التحويل وكشفه

والتصدي له. وفي عام 2021، نشر المعهد نتائج بحثه بشأن تحويل الأسلحة والاتجار بها خلال مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن أثر تحويل الأسلحة والاتجار بها على السلام والأمن، واجتماع عقد بصيغة آريا بشأن التهديد الذي يشكله الاتجار والتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للسلام والأمن.

13 - ويتضمن الإجراء 21 من خطة الأمين العام لنزع السلاح دعوة إلى إدماج مراقبة الأسلحة والذخائر التقليدية في أنشطة الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وإدارتها، مع مراعاة الطابع المتغير للحرب. ويضع المعهد توجيهات وتوصيات عملية لإدماج تحديد الأسلحة التقليدية في جهود منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، ويجري حوارات في هذا الصدد. وفي عام 2021، أصدر المعهد مجموعة أدوات تحليل المخاطر المتصلة بالأسلحة، التي توفر إرشادات عملية للتخفيف من المخاطر المتصلة بالأسلحة والذخيرة في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع.

14 - ويستكشف البرنامج أيضا كيف يمكن لتحديد الأسلحة التقليدية أن يمنع العنف المسلح وإلحاق الضرر بالمدنيين في المناطق الحضرية والمحلية وأن يخفف من حدتهما. وفي إطار البرنامج، وضعت ووفرت أدوات من أجل: (أ) رصد أثر الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان؛ (ب) وإجراء تقييمات للقدرة الوطنية لمواجهة خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

15 - وفي عام 2021، أصدر المعهد قائمة المؤشرات لقياس التداعيات على المدنيين الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وقد استخدم شركاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية هذا الإطار المرجعي لتوثيق ورصد أثر الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان على الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين، والهياكل الأساسية المدنية، والصحة العامة، والتعليم. وتوفر القائمة قاعدة أدلة لإشراك أطراف النزاع في التخفيف من الأضرار التي تلحق بالمدنيين. وتتيح قائمة ثنائية تكميلية بالمؤشرات، صدرت في عام 2022، دراسة التداعيات الناجمة عن استخدام هذه الأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان على حصول المدنيين على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والعواقب من حيث الأمن الغذائي والتدهور البيئي والفرص الاقتصادية.

16 - ولا تزال الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تشكل تهديدا عالميا وتسبب معاناة إنسانية في جميع أنحاء العالم. واستجابة لقرار الجمعية العامة 67/73، أصدر المعهد نموذج نضج القدرات على مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وأداة التقييم الذاتي. وفي عام 2021، ساعد المعهد ست دول أعضاء في تطبيق الأداة، وتقييم قدراتها الوطنية على التأهب والاستجابة بهدف تعزيز استراتيجيات الوقاية والاستجابة. وقد استرشد بأداة التقييم الذاتي في نهج الاستجابة الذي تتبعه الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بأسرها إزاء الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وفي عام 2022، سيواصل المعهد مساعدة المهتمين من الدول وشركاء الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في التصدي للتهديدات التي تشكلها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

أسلحة الدمار الشامل

17 - في عام 2021، أجرى برنامج المعهد الخاص بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة الاستراتيجية الأخرى بحثا على نطاق مسارات العمل الأربعة التالية: (أ) تحديد تدابير الحد من الخطر النووي؛ (ب) واستكشاف نهج جديدة للتحقق في مجال نزع السلاح النووي؛ (ج) وتعزيز القاعدة المناهضة للأسلحة

الكيميائية والبيولوجية؛ (د) والنهوض بالحوار النووي. وفي ظل مناخ يتسم باستمرار التوترات الجيوسياسية، كان الاهتمام بعمل البرنامج كبيرا طوال العام، حيث تم تنزيل زهاء 9 000 تقرير من تقارير البرامج في أكثر من 70 بلدا.

18 - ويحظى المعهد بالاعتراف بوصفه مركزا فكريا رائدا عالميا في مجال الحد من المخاطر النووية. وقد اكتسب هذا الموضوع أهمية متزايدة خلال عام 2021، وأفاد عمل المعهد في هذا المجال أصحاب المصلحة وغذى المواقف الرسمية وورقات العمل الموجهة للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وركزت البحوث على سيناريوهات التصعيد المحتملة، بما في ذلك انطلاقا من المجالات التكنولوجية المترابطة. وفي أيار/مايو، استضاف المعهد مؤتمرا افتراضيا لمدة يومين بشأن موضوع "المخاطر النووية: عبر التكنولوجيات والمجالات"، شارك فيه خبراء دوليون يناقشون المخاطر التي تشكلها التكنولوجيات المرتبطة ببرامج الأسلحة النووية الحديثة. وأصدر المعهد أيضا سلسلة منشورات جديدة بشأن مسائل خلافية محددة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول المتحالفة معها يمكن أن تؤدي إلى تصعيد وإلى إشعال فتيل النزاع.

19 - وفي عام 2022، سيستكشف المعهد العلاقات والديناميات بين الدول التي تدفع المخاطر النووية، مع إيلاء اهتمام خاص لبناء فهم منهجي للمخاطر عند تقاطع منظومات الأسلحة النووية والتكنولوجيات الناشئة. ويشمل ذلك النواتج المقبلة المتعلقة بالمخاطر النووية المرتبطة بالفضاء الخارجي وقدرات القذائف، والبحوث المتعلقة بالمواضيع المعاصرة الرئيسية مثل صنع القرار النووي في حالات الأزمات. وسيقوم المعهد أيضا بإثراء المناقشات بشأن الحد من المخاطر في المؤتمر الاستعراضي العاشر الذي أعيد تحديد موعده. وسيشمل ذلك موجزا للسياسات يبحث أهمية الحد من المخاطر في دورة الاستعراض الحالية، والنتائج المحتملة للمؤتمر وسبل المضي قدما.

20 - ويشكل التحقق من نزع السلاح النووي تحديا رئيسيا في أي عملية مقبلة لنزع السلاح النووي. وقد حول المعهد مناهج تركيزه المفاهيمي، استنادا إلى خبرته الطويلة الأمد، إلى نهج جديدة للتغلب على التحديات العملية في سياقات التحقق المعقدة. وقد أدمج المفهوم الابتكاري للتحقق المؤجل، الذي طرحه المعهد، في محافل بارزة أخرى في الميدان. وفي عام 2021، استضاف المعهد سلسلة من جلسات الإحاطة غير الرسمية لفريق الخبراء الحكوميين المعني بدراسة دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. واعترف بأن ذلك يرفع مستوى المعارف الأساسية لدى الخبراء الدوليين.

21 - وفي عام 2021، بدأ المعهد مشروعين آخرين يتعلقان بالتحقق. وبحث المشروع الأول مسألة التحقق في سياق معاهدة حظر الأسلحة النووية. وقد استضاف المعهد حلقة دراسية لتكون أساسا لتستند عليه الأعمال التحضيرية للاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة في عام 2022. وبحث المشروع الثاني خيارات مختلفة للتحقق من القذائف استنادا إلى تجارب الجهود السابقة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح والفرص التكنولوجية الجديدة. وعرض المعهد نتائج مشروعه في مناسبة جانبية للجنة الأولى.

22 - وفي عام 2021، نشر المعهد خمسة تقارير عن الامتثال للنظم المتصلة بأسلحة الدمار الشامل وإنفاذها. وقدمت التقارير مقترحات ملموسة لتعزيز النظم، مثل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، ونهج مبتكرة للاستفادة منها في بلورة رؤية جديدة

لتحديد الأسلحة ونزع أسلحة الدمار الشامل. وتم تنزيل هذه التقارير أكثر من 2 800 مرة وتم الاستشهاد بها في الأدبيات العلمية والسياساتية. وقد أثرت بحوث المعهد وعمله بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية في آراء الدول الأطراف في عدة مجالات، بما في ذلك تحديد نهج جديدة لاستعراض العلم والتكنولوجيا من خلال وضع نموذج "مختلط للمعهد". واعترفت عدة دول أطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية علنا بمساهمة المعهد في توفير المعلومات والنهوض بالاتفاقية في اجتماعات الخبراء والدول الأطراف في عام 2021.

23 - وفي عام 2022، سيعاد تركيز مسار عمل الامتثال والإنفاذ لينصب على تعزيز القاعدة المناهضة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وسيستمر مسار العمل هذا في تغذية الخطاب السياسي بشأن نظم الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من خلال سلسلة من المناسبات والحوارات العامة.

24 - وفيما يتعلق بمستقبل نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة الاستراتيجية، شرع المعهد في إجراء حوار بشأن نزع السلاح النووي والردع النووي وتحديد الأسلحة الاستراتيجية مع مجموعة تتألف من 40 من كبار الخبراء من جميع أنحاء العالم. وفي عام 2021، نشر الفريق أربعة تقارير ونظم ثلاث مناسبات في هذا الصدد. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى تقرير يتضمن خطوات ملموسة لتوطيد عدم استخدام الأسلحة النووية، وإعادة صياغة تحديد الأسلحة الاستراتيجية، وتنشيط السعي إلى نزع السلاح النووي. وقد عرض التقرير على اللجنة الأولى وجرى الترويج له من خلال سلسلة من مقالات الرأي.

25 - وفي عام 2022، سيستكشف الحوار تداعيات الحرب في أوكرانيا على تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار من أجل بلورة خيارات سياساتية لتنشيط عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح في بيئة جيوسياسية متوترة.

أمن الفضاء

26 - مع تزايد أهمية الفضاء الخارجي للبشرية، يتزايد الطلب على البحوث في هذا المجال. وفي عام 2021، أسهم عمل المعهد في مجال أمن الفضاء إسهاما كبيرا في الخطاب الناشئ في اللجنة الأولى بشأن سبل تعزيز أمن الفضاء. وبدأ المعهد أيضا حوارا القطاعي الأول بشأن أمن الفضاء وعقد مؤتمر أمن الفضاء الخارجي لعام 2021 في شكل مختلط مبتكر. وكشف الحوار القطاعي عن منظورات القطاع الخاص المتصلة بأمن الفضاء وسد الفجوة بين الدول وأصحاب المصلحة الآخرين. ويمكن المؤتمر، الذي سجل رقما قياسيا إذ بلغ عدد المشاركين فيه 950 مشاركا على الإنترنت وشخصيا، من إجراء حوار غير رسمي بشأن العديد من التحديات المعاصرة المتصلة بأمن الفضاء واستدامته، مما دفع قدما بمناقشة النهج المتعلقة بأمن الفضاء. وقد غذت المناقشة الموضوعية التي جرت في المؤتمر الحوار الذي دار في اللجنة الأولى وأثارت اهتماما كبيرا على الإنترنت.

27 - واستنادا إلى خبرته الطويلة الأمد في مجال أمن الفضاء، صمم المعهد برنامجه لأمن الفضاء لتيسير استخدام الفضاء سلميا وأمنا يحقق الازدهار من خلال تعزيز إدارة أمن الفضاء. وبالإضافة إلى مؤتمر أمن الفضاء الخارجي لعام 2022، وتوسيع نطاق الحوار القطاعي وإجراء بحوث سياساتية في الوقت المناسب، سينهض برنامج أمن الفضاء بمسارات جديدة متعددة. ومن ذلك إنشاء بوابة رقمية لأمن الفضاء لتكون مركزا إلكترونيا واحدا للاطلاع على المواد المتعلقة بسياسات أمن الفضاء لأصحاب المصلحة الرئيسيين؛ ودعم الفريق العامل المفتوح العضوية الجديد المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول؛ وبناء القدرات في مجال أمن الفضاء من خلال تنظيم

المناسبات الإقليمية؛ ووضع معجم لأمن الفضاء بجميع لغات الأمم المتحدة لتعزيز الفهم المشترك للمواضيع والمصطلحات الخلافية.

الأمن والتكنولوجيا

28 - يروم برنامج المعهد للأمن والتكنولوجيا الاستجابة بصورة دينامية للوتيرة المتسارعة للتغير التكنولوجي ونطاقه، بحيث يدرس آثار ذلك على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي. وفي عام 2021، سعى إلى تنفيذ مسارات العمل الثلاثة التالية: (أ) استقرار الفضاء الإلكتروني؛ (ب) والآثار المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي والتشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة والتطبيقات العسكرية الأخرى؛ (ج) والآثار الأمنية، الإيجابية منها والسلبية، لما هو مستجد من الابتكارات في مجال العلوم والتكنولوجيا أو ما هو مقبل منها ولكن معالمه لم تتضح بعد. وساهم إسهاما كبيرا في دعم العمليات المتعددة الأطراف والنهوض بها في مجال أمن الفضاء الإلكتروني على الصعيد الدولي ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

29 - وفي عام 2021، تركز استهداف الحوادث السيبرانية البارزة على أنواع شتى من الهياكل الأساسية أو شركات أو خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ومع ذلك، كان هناك تقدم كبير في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الفضاء الإلكتروني، في ضوء الاعتماد التاريخي للتقرير الصادر بتوافق الآراء في كل العمليتين ذاتي الصلة في إطار اللجنة الأولى، أي: فريق الخبراء الحكوميين والفريق العامل المفتوح العضوية. وأكد هذا السياق أهمية وإلحاح عمل المعهد في مجال استقرار الفضاء الإلكتروني. وأبرز أهمية هذا العمل الاعتراف ببوابة سياسات الفضاء الإلكتروني كأداة عالمية لبناء الثقة وبناء القدرات في التقارير الصادرة بتوافق الآراء، والدعوة إلى عرض المشروع على منتدى باريس للسلام لعام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى المعهد أربعة حوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين وأصدر أربعة تقارير تدعم تفعيل معايير السلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني. وتناولت هذه الأنشطة مسائل من قبيل حماية الهياكل الأساسية الحيوية، والإسناد، وبذل العناية الواجبة، وتبادل المعلومات. وفي عام 2022، سيواصل المعهد دعم تفعيل إطار السلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني.

30 - ويركز مجال آخر من مجالات البحث على الآثار المترتبة على الذكاء الاصطناعي والتشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة وعمليات صنع القرار والتطبيقات العسكرية الأخرى. وفي عام 2021، أجرى المعهد سلسلة من خمس عمليات محاكاة إقليمية افتراضية جمعت 200 خبير من أكثر من 80 بلدا لاستكشاف السيطرة البشرية في القرارات المتعلقة باستخدام القوة. وأوجزت الاستنتاجات في تقرير بحثي أشارت إليه بكثافة الوفود المشاركة في اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ونشر المعهد تقريرين رئيسيين آخرين: تقرير عن مسائل البيانات في النظم الذاتية التشغيل، وخلاصة وافية تحدد نتائج بحوث المعهد بشأن الذكاء الاصطناعي والنظم الذاتية التشغيل فيما يتصل بالأسئلة المفتوحة التي طرحت في فريق الخبراء الحكوميين. وفي عام 2022، سيتوسع المعهد في بحث الأثر في مختلف مجالات الحرب.

31 - وأطلق المعهد مبادرة بحثية ابتكارية شاملة لعدة برامج تستكشف الآثار المترتبة على التكنولوجيات الناشئة في المجال التقليدي. وركزت المشاريع على آخر التطورات في المنظومات غير المأهولة والنهج المبتكرة لرصد وقف إطلاق النار. وشملت الأنشطة إحاطات إعلامية بشأن التدابير المضادة للطائرات

بدون طيار وأسلحة الطاقة الموجهة، وورقة عن تكنولوجيات السجلات الموزعة في مجال الأمن الدولي وتحديد الأسلحة، وحدثا رئيسيا، هو الحوار بشأن الابتكارات، الذي درس تقنية التزييف العميق واجتذب أكثر من 1 000 مشارك من جميع أنحاء العالم.

المسائل الجنسانية ونزع السلاح

32 - يسهم برنامج المعهد الخاص بالمسائل الجنسانية ونزع السلاح في تحقيق المساواة بين الجنسين وإدماج المنظور الجنساني في تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وسيؤدي زيادة التنوع في عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح إلى تعزيز فعاليتها وسيخلق المزيد من فرص العمل للنساء. ويدعم هذا العمل مباشرة تنفيذ خطة نزع السلاح (الإجراءان 36 و 37)، وخطة عام 2030 (الهدفان 5 و 16 من أهداف التنمية المستدامة)، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

33 - وفي عام 2021، تجلّى أثر عمل المعهد في إدراج المسائل الجنسانية كبند رسمي في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح واجتماع خبراء اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتقديم ورقات عمل تتناول الجوانب المتصلة بنوع الجنس في اتفاقية الأسلحة البيولوجية وفي الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، وزيادة إدماج المنظور الجنساني في أعمال اللجنة الأولى.

34 - وتضمن البرنامج حلقة عمل إقليمية ضمت 52 مسؤولا وخبيرا وطنيا من 11 بلدا في جنوب وجنوب شرق آسيا. ووسع نطاق تواصله من خلال تنفيذ أنشطة تستهدف الجماهير الناطقة باللغة العربية، بما في ذلك مجموعات تركيز مع خبيرات عربيات في الأمن الدولي، وصحيفة وقائع عن دور المرأة العربية في الأمن الدولي ونزع السلاح، وحدث رفيع المستوى نظم بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

35 - وشمل البرنامج بحثا في أنماط المشاركة على أساس نوع الجنس في الأدوار التقنية في ميدان تحديد الأسلحة. وعرضت النتائج في التقرير المعنون "Women Managing Weapons: Perspectives for Increasing Women's Participation in Weapons and Ammunition Management" (المرأة التي تدير الأسلحة: آفاق لزيادة مشاركة المرأة في إدارة الأسلحة والذخائر). وبالتعاون مع الدول الأعضاء ومجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين والمعهد الدولي للسلام، شارك المعهد في استضافة مناقشة بشأن موضوع "أين النساء: الحفاظ على الفضول بشأن نوع الجنس في الأمن الدولي" عقدت على هامش أعمال اللجنة الأولى، واجتذبت أكثر من 700 مشاهدة حية.

36 - وطوال عام 2021، بحثت المنشورات الصادرة في إطار البرنامج كيفية تشكيل المعايير الجنسانية لتكنولوجيا الأمن وحددت عناصر النهج المراعية للمنظور الجنساني لأمن الفضاء الإلكتروني، مثل النهج الجنسانية لأمن الفضاء الإلكتروني: التصميم والدفاع والاستجابة وتحديث النظام: نحو خطة للمرأة والسلام وأمن الفضاء الإلكتروني.

37 - ودعما لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، نظم المعهد مناقشات بشأن التحيز الجنساني في التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي، ونشر تقريراً بعنوان "هل للذكاء الاصطناعي العسكري نوع جنس؟ فهم التحيز وتعزيز النهج الأخلاقية

في التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي“. وأوجز هذا التقرير سبل مكافحة التحيز وتجنب الضرر، بما في ذلك إجراء مراجعة على أساس نوع الجنس للتطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي من شأنها أن توضح كيف تمثل المنظومات نوع الجنس وتستجيب له، وكيف تم تخفيف الآثار الضارة المتعلقة بالتحيز.

38 - وفي عام 2022، سيتم تجميع وتحليل أفضل الممارسات للمساواة بين الجنسين في مجال تحديد الأسلحة التقليدية في إطار البرنامج. وسيجري أيضا استكشاف إمكانية تطبيق التحليلات الجنسانية المتعددة الجوانب على البحوث والسياسات النووية. وسيقوم البرنامج، بالتعاون مع مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، ببناء زخم لتحديد الأسلحة ونزع السلاح على نحو يراعي المنظور الجنساني من خلال تقديم إحاطات إعلامية وتوفير أدوات مرجعية تحدد مداخل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمليات المتعددة الأطراف.

إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

39 - يهدف مشروع المعهد الخاص بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط إلى دراسة التسلسل الزمني التاريخي في هذه المنطقة والمنظورات والأفكار لإحراز تقدم فيها. ويعمل المشروع الذي يمتد على ثلاث سنوات، والذي أطلق في تشرين الأول/أكتوبر 2019 بتمويل من الاتحاد الأوروبي، على بناء القدرات التحليلية لدى أصحاب المصلحة في المنطقة. وأدت الاختلافات في الماضي حول هذه المسألة، واستمرار النزاعات وانعدام الثقة العميق بين دول المنطقة، إلى زيادة تعقد إحراز التقدم وحولت الاهتمام عن المبادرات التعاونية الرامية إلى الحد من تحديات الانتشار الإقليمية. وهذه المبادرات هامة لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها، ولمعالجة حالة عدم الاستقرار الإقليمي.

40 - ويسعى المشروع إلى تحقيق أربعة أهداف عامة هي: (أ) سد ثغرة بحثية هامة بشأن كيفية تطور مسألة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بما في ذلك الدروس التي ستفيد الاحتمالات الحالية والمستقبلية؛ (ب) وبناء القدرات التحليلية لدعم التفكير الجديد في قضايا الأمن الإقليمي وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل؛ (ج) وتجميع الأفكار وصياغة مقترحات جديدة بشأن كيفية إحراز تقدم في هذه المسألة؛ (د) وتعزيز الحوار الشامل للجميع والتماس وجهات النظر الإقليمية، بسبل منها إشراك المسؤولين والخبراء المعنيين في سلسلة من حلقات العمل وحوارات تقصي الحقائق في دول في الشرق الأوسط.

41 - وفي عام 2021، تم إطلاق جدول زمني تفاعلي على الإنترنت يحدد المعالم التاريخية الرئيسية للمنطقة. وهو متوفر باللغات العربية والإنجليزية والعبرية والفارسية، وهو مرتبط بمستودع وثائق على الإنترنت يضم أكثر من 420 وثيقة رئيسية تم إنشاؤها في عام 2020. وهاتان الأداتان يشكلان مركزا معرفيا متاحا للجمهور للاطلاع على تطورات عملية إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط حتى الآن.

42 - ويشكل الحوار الإقليمي عنصرا أساسيا في هذا المشروع. وفي عام 2021، عقد المشروع ثمانين مناسبات، شارك فيها أكثر من 500 مشارك. وشارك المعهد في أكثر من 31 مناسبة ذات صلة وساهم فيها، وقدم بانتظام إحاطات وطلب استشارات إلى دول المنطقة والكيانات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكتب شؤون نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي إطار البرنامج، استمر إجراء المقابلات مع المسؤولين والخبراء في منطقة الشرق الأوسط والدول الوديدة

الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بغية تحديد المواضيع والمسائل والنقاشات التي تقوم عليها المناقشات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة. وخلال دورة تشرين الثاني/نوفمبر 2021 للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفي مؤتمر نزع السلاح، أثنت عدة دول على عمل مشروع المعهد.

43 - وتشمل المنشورات الصادرة في عام 2021 ورقة سياسة عامة بشأن التحقق النووي في منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ومجموعة مقالات عن الدروس المستفادة من خطة العمل الشاملة المشتركة لعملية إنشاء مثل هذه المنطقة (باللغات العربية والإنجليزية والعبرية والفارسية).

44 - وفي عام 2022، سيتم في إطار المشروع نشر مقالات عن المنظورات والدوافع والأهداف الإقليمية للمنطقة وعرض سردي لعملية إنشاء المنطقة من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين، وورقات سياسة عامة بشأن وسائل الإيصال والحرب الكيميائية والبيولوجية في سياق منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وستعقد أيضاً حوارات إقليمية، وستنظم اجتماعات مائدة مستديرة للبحوث المواضيعية بشأن المواضيع المذكورة أعلاه، وكذلك بشأن التعاون في مجال الطاقة النووية وكيفية التصدي للتحديات الإقليمية المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل.

المعرفة والدعم الاستشاري

45 - في عام 2021، استمر الطلب على المعرفة والدعم الاستشاري اللذين يقدمهما المعهد. ودعم المعهد المشاركة النشطة للدول في مختلف العمليات المتعددة الأطراف، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، واللجنة الأولى، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومعاهدة تجارة الأسلحة، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ولجان مجلس الأمن ذات الصلة. وقدم الدعم الاستشاري التقني لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية طوال الفترة 2020-2021، وسيدعم الفريق العامل المفتوح العضوية للفترة 2022-2023 المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة 233/76 لوضع التزامات سياسية سعيًا إلى وضع إطار عالمي جديد لمعالجة الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة "طوال دورة حياتها".

46 - وفي عام 2021، قدم المعهد الدعم التقني للعمليات المتوازيتين بشأن أمن الفضاء الإلكتروني اللتين أنشأتها الجمعية العامة: فريق الخبراء الحكوميين (انظر القرار 266/73) والفريق العامل المفتوح العضوية (انظر القرار 27/73). وقدم المعهد، بالتعاون الوثيق مع مكتب شؤون نزع السلاح، المشورة إلى رئيسي الفريقين في اجتماعاتهما الشخصية المعقودة في شباط/فبراير؛ وقام بتوليف المساهمات والمواقف والتعليقات الوطنية ذات الصلة؛ وأعد مشاريع نصوص لكلتا العمليتين. ومن خلال هذه المهام الاستشارية ومهام الدعم، اضطلع المعهد بدور محوري بالسماح لكلتا العمليتين، على النحو الذي أبرزه الرئيسان، بالتوصل إلى توافق في الآراء. إن ما توفره الميزانية العادية للأمم المتحدة من موارد لإتاحة تقديم الاستشارات إلى أفرقة الخبراء الحكوميين هو المصدر الوحيد للدعم المالي المخصص لهذه الخدمات المعرفية والاستشارية.

47 - وقدم المعهد إحاطات إعلامية للخبراء، ومساعدة تقنية، ومعرفة أساسية موضوعية بشأن العديد من مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة والأمن، ومساهمة موضوعية في المبادئ التوجيهية التقنية لتيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن 2370 (2017) لمنع الإرهابيين من حيازة الأسلحة. وواصل استكشاف مبادرات تعاونية

مع كيانات الأمم المتحدة مثل إدارة عمليات السلام، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وجامعة الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

48 - ويعقد المعهد كل عام دورة توجيهية في مجال نزع السلاح للدبلوماسيين الوافدين حديثاً إلى جنيف. وفي عام 2021، تم تقديم الدورة افتراضياً للمندوبين في جميع أنحاء العالم. وتلقى المعهد ردود فعل إيجابية من المشاركين والبعثات الدائمة. وسيكرر تنظيمها سنوياً، رهنا بإتاحة التمويل.

49 - وواصل موظفو المعهد إلقاء المحاضرات في طائفة واسعة من المناسبات والمشاركات فيها في جميع أنحاء العالم، وقدموا إحاطات منتظمة للباحثين الزائرين والمسؤولين الحكوميين والمجموعات الطلابية. وقد عزز الشكل الافتراضي لهذه المناسبات ما يُحدثه المعهد من أثر عالمي. فعلى سبيل المثال، قدم موظفو المعهد إحاطة إلى عدة دول ومجموعات إقليمية أو ذات تفكير مماثل بشأن الحد من المخاطر النووية والتدابير الرامية إلى الحد من تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في جملة أمور؛ وشاركوا في المنتدى التقني للسياسة الخارجية؛ ودعموا الطلاب في العديد من تمارين محاكاة الأمم المتحدة؛ وقدموا إحاطات إلى مجلس الأمن عن أثر تحويل الأسلحة والاتجار بها على السلام والأمن. ونظراً لارتفاع الطلب على هذه الأنشطة التثقيفية، سيقوم المعهد في عام 2022 بتوسيع نطاق أنشطته التثقيفية بالشراكة مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

أنشطة الحوار

50 - يقع الحوار في صميم مهمة المعهد. وبوصفه مؤسسة مستقلة داخل الأمم المتحدة، يمكنه أن يمارس وظيفة حاسمة لبناء الجسور في بيئة أمنية عالمية محفوفة بالمخاطر. وهو بمثابة منتدى لإجراء حوار شامل بين أصحاب المصلحة المتعددين ومركز تفاعلي لتبادل المعارف والأفكار. ويجمع المعهد ممثلي الدول، والمجتمع المدني، وممثلي وخبراء القطاع، والباحثين من شتى التخصصات والمناطق الجغرافية، وذلك لمناقشة طائفة واسعة ومتنوعة من قضايا نزع السلاح والأمن العالمي.

51 - وفي عام 2021، أتاح نهج المعهد المجدد إزاء المناسبات التي يشارك فيها أصحاب المصلحة المتعددون عبر الإنترنت وتوسيعه للأشكال الافتراضية التفاعلية والموجهة نحو الممارسة زيادة تنظيم المناسبات بنسبة تزيد على 63 في المائة قياساً إلى عام 2020. ومن التقييمات الخاصة ببلدان معينة وحلقات العمل الإقليمية إلى المناسبات الجانبية للجنة الأولى، أشرك المعهد المشاركين على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في مناقشة مواضيع تمتد على نطاق برامج البحثية. وفي عام 2022، سيقوم المعهد، رهنا بالقيود المفروضة على السفر والاجتماعات بسبب كوفيد-19، باستئناف تنظيم أنشطته بالحضور الشخصي ومواصلة توسيع نطاق مناسباته وأنشطته الإقليمية.

52 - ويعقد المعهد ثلاث مناسبات سنوية رئيسية هي: مؤتمر استقرار الفضاء الإلكتروني، ومؤتمر أمن الفضاء الخارجي، والحوار بشأن الابتكارات. واستكشف مؤتمر استقرار الفضاء الإلكتروني لعام 2021 طرقاً للنهوض بخطة لتهيئة بيئة مفتوحة وأمنة ومتيسرة وسلمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ووفر مؤتمر أمن الفضاء الخارجي المختلط لعام 2021 منتدى فريداً لـ 950 مشاركاً من مشارب شتى للنظر معاً في التحديات والحلول المتعلقة بالأمن في الفضاء الخارجي. واجتذب الحوار بشأن الابتكارات المختلط

لعام 2021 أكثر من 1 000 مشارك من جميع أنحاء العالم لكشف ظاهرة التزييف العميق المتنامية واستكشاف آثارها على الأمن الدولي.

53 - وفي عام 2021، واصل المعهد الحوار بشأن نزع السلاح النووي والردع النووي وتحديد الأسلحة الاستراتيجية من خلال ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة تفاعلية جمعت كبار الخبراء من جميع أنحاء العالم لتحديد خيارات ملموسة لإعادة صياغة عملية تحديد الأسلحة الاستراتيجية وتنشيط السعي إلى نزع السلاح النووي.

المعهد

54 - واصل المعهد تحسين وتوحيد هيكل تمويله ونموذج تشغيله، تمشيا مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشائه (A/73/284).

ملاك الموظفين والعمليات

55 - تتوقف مصداقية المعهد وأثره على مؤهلات باحثيه وتنوعهم. وفي عام 2021، واصل المعهد اجتذاب واستبقاء مجموعة متنوعة من الباحثين ذوي المؤهلات العالية. وزادت الوظائف على أساس التفرد في المعهد بنسبة 13 في المائة، إذ ارتفعت من 32 وظيفة في عام 2020 إلى 36 وظيفة في عام 2021. وينحدر موظفوه الحاليون من 24 بلداً في خمس قارات ويتكلمون أكثر من 17 لغة، بما في ذلك جميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وفي المجموع، يحمل 38 في المائة منهم شهادات دكتوراه ومعظم الآخرين يحملون درجة الماجستير. ولدى المعهد نسبة متوازنة بين الجنسين تبلغ 44:56 بين الموظفين من الإناث والذكور.

56 - ويعمل المعهد مع خبراء متخصصين خارجيين بعقود أقصر أجلاً (2-6 أشهر) للحصول على المزيد من الخبرة والتنوع عند الحاجة. وتتيح خطة الزمالات لغير المقيمين للمعهد الاستماع للأصوات الدولية الموثوقة في مجال نزع السلاح. ويسهل برنامج الخريجين الفنيين المشاركة النشطة للشباب. وقد ازدهرت المبادرتان كلتاها في عام 2021، مع تسجيل 14 زميلاً وما مجموعه 16 خريجاً فنياً.

57 - وأفضت المناقشات الناجحة مع المانحين القدامى لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح إلى اتفاق في عام 2021 على تمويل وظيفتي موظفين فنيين مبتدئين، يتوقع أن ينضمّا إلى المعهد في أيلول/سبتمبر 2022 وسيعزز الموظفان قدرة التنسيق، وتعبئة الموارد، والتخطيط للمبادرات الجديدة.

58 - وتم شغل وظيفة نائب المدير الجديدة (مد-1) في المعهد في تشرين الأول/أكتوبر 2021. ويركز شاغل هذه الوظيفة على تخطيط البحوث الاستراتيجية وتنفيذها، وتعبئة الموارد، والتواصل مع كبار المسؤولين. وبالموافقة على زيادة الإعانة المقدمة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بما في ذلك الأموال اللازمة لتغطية تكاليف وظيفة موظف تنفيذي برتبة ف-5، سينشئ المعهد هذه الوظيفة في عام 2022 للتركيز على التنظيم والإدارة.

59 - وفي عام 2018، أوصى الأمين العام بوضع نموذج لملاك الموظفين يتم فيه تعيين قادة البرامج في إطار تعيينات مؤقتة للأمم المتحدة للإشراف على الخبراء الاستشاريين؛ وأنجزت هذه العملية في أوائل عام 2021. وفي عام 2022، سيكون لقبهم الوظيفي هو رئيس البرنامج/المشروع بما يعكس سلطتهم ومسؤوليتهم في تحديد الأهداف الاستراتيجية وجمع الأموال وتنفيذ الأنشطة البحثية.

60 - وتمشيا مع نموذج ملاك الموظفين الموصى به، واصل المعهد إبرام اتفاقات الاستشاريين مع خبراء البرامج. وتتطوي هذه الطريقة التعاقدية على التزامات مالية أقل وتسمح بخفة الحركة في الاستجابة للتغيرات في البيئة والتبرعات. وبالنسبة للاستشاريين المتفرغين المقيمين في جنيف، واصل المعهد استخدام اتفاقات فرادى المتعاقدين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتوفير شروط خدمة أفضل. وفيما يتعلق بالخبرة المحدودة المدة، يعرض المعهد عقود استشارة أكثر فعالية من حيث التكلفة من خلال مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

61 - ومع انتقال وظائف رئيس البرنامج إلى عقود الأمم المتحدة، انخفض الاعتماد على مكتب خدمات المشاريع في إدارة الموارد البشرية في عام 2021. وبلغ إجمالي نفقات عام 2021، بما في ذلك تكاليف الموظفين 1 598 552 دولارا (بانخفاض عن نفقات عام 2020 التي بلغت 2 198 633 دولارا)، وشمل 1 461 946 دولارا لرواتب 20 موظفا و 136 606 دولارات كرسوم خدمات. وقام المكتب بتجهيز 29 عقدا وتمديدا. وبالمقارنة، فإن نفس الدعم المقدم من خلال مكتب الأمم المتحدة في جنيف سيكون أقل بنحو 35 000 دولار، ولكن شروط الخدمة التي يقدمها المكتب للاستشاريين ستجعل من الصعب على المعهد اجتذاب المواهب من ذوي المؤهلات العالية التي يحتاجها للاضطلاع بعمله والاحتفاظ بها.

62 - وبلغت تكلفة الخدمات الإدارية والمالية لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، بما في ذلك الإيجار، ما مجموعه 304 446 دولارا في عام 2021 (مقارنة بمبلغ 295 451 دولارا في عام 2020).

الاتصال والتوعية

63 - عزز المعهد تواصله على الصعيد العالمي من خلال محتوى مبتكر متعدد الوسائط، وأدوات رقمية، واستراتيجية منشطة لوسائل التواصل الاجتماعي. وزادت زيارات الموقع الشبكي بنسبة 30 في المائة في عام 2021 حيث وصل عدد تلك الزيارات ما مجموعه 858 000 زيارة من أشخاص موجودين في جميع الدول الأعضاء. وبزيادة عدد المتابعين على منصة إنستغرام بنسبة 50 في المائة في والمتابعين على منصة تويتر بنسبة 48 في المائة، والمتابعين على منصة يوتيوب بنسبة 200 في المائة تقريبا، زاد المعهد حضوره في وسائل التواصل الاجتماعي ومشاركته فيها. وتوفر التحليلات المستمدة من الاتصالات عبر الإنترنت للمعهد بيانات لرصد أثر عمله. وهي تكمل تعليقات وتقييمات المشاركين التي يستخدمها للمناسبات.

64 - وفي عام 2021، اجتذب المعهد 9 000 مشارك (بزيادة قدرها 20 في المائة) إلى المناسبات الـ 78 التي استضافها، مواصلا بذلك المسار التصاعدي السريع لنمو الجمهور. وأصدر المعهد أيضا أكثر من 117 شريط فيديو (بزيادة قدرها 56 في المائة) تغطي طائفة واسعة من المواضيع.

65 - ولا يزال من الأولويات الرئيسية للمعهد توفير إمكانية الوصول إلى نواتج البحوث وتحليلات الخبراء التي يجريها على نحو متزايد بلغات متعددة. وصدرت في عام 2021 اثنتا عشرة ترجمة، بما في ذلك باللغات الإسبانية والروسية والصينية والعبرية والعربية والفارسية والفرنسية. وتناولت منشورات المعهد البالغ عددها 58 منشورا مواضيع متنوعة مثل العمليات السيبرانية الموجهة ضد الهياكل الأساسية الحيوية، والمسائل الجنسانية والأسلحة البيولوجية، وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط (انظر المرفق الأول). وظلت بوابته لسياسات الفضاء الإلكتروني تتلقى الإشادات من الدول الأعضاء والقطاع الخاص. ويخطط المعهد لإنشاء بوابات إضافية في عام 2022، بما في ذلك بشأن أمن الفضاء والأمن البيولوجي.

66 - واستجابة لتوصية من مجلسه بإشراك الشباب في مسائل نزع السلاح (انظر A/75/283)، أطلق المعهد مبادرة جديدة تشمل: (أ) الجهود الرامية إلى التوعية بأهمية مسائل نزع السلاح لدى الشباب؛ (ب) وبناء القدرات البحثية للجيل القادم في مجال نزع السلاح؛ (ج) ومد الجسور بين الأجيال من خلال تنظيم مؤتمر نموذجي للأمم المتحدة لنزع السلاح؛ (د) والتعليم والتوعية الأكاديمية والتعاون.

67 - وفي عام 2022، سيقوم المعهد بتعزيز نشر بحثه على نطاق عالمي من خلال موقعه الشبكي ومنصات التواصل الاجتماعي. وسيضع المعهد أدوات رقمية جديدة، ويكمل المنشورات المتعمقة بمنتجات ووسائط متعددة أقصر وأكثر يسرا وسيظل يركز على الترجمات. وستعطى الأولوية للتوعية التي تركز على الأجيال الشابة والجمهور العالمي، وسيجذب حضوره الرقمي جماهير جديدة من خلال إقامة شراكات مع حسابات الأمم المتحدة الرئيسية على وسائط التواصل الاجتماعي.

الشراكات

68 - في عام 2021، واصل المعهد تعزيز شراكاته وتوسيعها، بما في ذلك داخل الأمم المتحدة، ومع المنظمات الإقليمية والوطنية ومع القطاع الخاص. وتجمع الشراكة الجديدة بين المعهد واليونيتار مواطني القوة المؤسسية في التتقيف في مجال نزع السلاح. وأقام أيضا شراكة جديدة مع جامعة الأمم المتحدة وتشارك مع الاتحاد الدولي للاتصالات لإعداد طبعة ثانية من دليل وضع استراتيجية وطنية لأمن الفضاء الإلكتروني. وطوال العام، عمل المعهد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنتدى الاقتصادي العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واستمر في المشاركة في مركز الأمم المتحدة لأمن الفضاء الإلكتروني.

69 - وقدم المعهد إحاطات إلى مانحيه من خلال منتديات المانحين التي تعقد كل سنتين، وتواصل مع طائفة من الشركاء من القطاع الخاص والشركاء في الأعمال الخيرية وفقا لمبادئه التوجيهية المتعلقة بالتواصل مع الجهات الفاعلة من غير الدول. وواصل التعاون مع مجموعة واسعة من معاهد البحوث والعلماء في جميع أنحاء العالم، وفي عام 2021، أضفى طابعا رسميا على اتفاقيات التعاون البحثي مع منظمة بحوث التسليح أثناء النزاعات، ومنظمة هالو ترست، وجامعة راتغرز، ومركز ستيمسون، ومؤسسة البحوث الاستراتيجية. وأضفت مذكرة تفاهم مع مؤسسة العالم الآمن طابعا رسميا على شراكة طويلة الأمد.

70 - وأتاح تعاون المعهد مع مكتب شؤون نزع السلاح دعم الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها للفترة 2021-2025. وشارك المعهد أيضا في مختلف عمليات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات بشأن مكافحة الإرهاب، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإجراءات المتعلقة بالألغام، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والمخاطر البيولوجية والأسلحة البيولوجية، وأمن الفضاء، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمسائل السيبرانية، والمساواة بين الجنسين والممارسات الجيدة، والدروس المستفادة من المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية.

71 - وفي عام 2021، أنشأ المعهد وجودا صغيرا للاتصال في مقر الأمم المتحدة في نيويورك للسماح للمعهد بتوسيع وتعميق تعاونه داخل الأمم المتحدة ومع الشركاء الآخرين المتعددي الأطراف. وتدعم هذه القدرة الجديدة الدول الأعضاء والشركاء الآخرين بالمعارف والأفكار وتيسر الانخراط في البحوث والمناسبات وغيرها من الأنشطة المتعلقة بنزع السلاح التي يقوها المعهد في جنيف ونيويورك وتعزز الروابط فيما بينها.

72 - وفي عام 2022، يعتزم المعهد مواصلة تعميق تعاونه داخل الأمم المتحدة ومع الشركاء المتعددي الأطراف والإقليميين الآخرين مع العمل في ذات الوقت على توسيع تعاونه مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات الخيرية. وسيتيسر ذلك جزئياً بفضل وجود الاتصال المنشأ في نيويورك. وسيتم استكشاف المزيد من الفرص للتعاون المنظم مع المؤسسات الأكاديمية في جميع أنحاء العالم بغية إنشاء شبكة بحوث عالمية بوسعها تعظيم الآثار على الصعيد المحلي وإكمال مهارات المعهد وخبراته.

تعبئة الموارد

73 - على الرغم من مسار نمو المعهد وزيادة نشاطه، لا يزال يواجه تحديات في التمويل بسبب كون حصة كبيرة من التبرعات مخصصة لأغراض محددة. ففي عام 2021، لم تكن هناك سوى 13 في المائة من المساهمات التي لم تكن مخصصة لأغراض محددة مما أدى إلى تقلص في مرونة الاستخدام في الأنشطة المؤسسية الجديدة أو في مجالات بحوث ناشئة أخرى. وإدراكاً لاعتماد المعهد التام تقريباً على التبرعات، ناشدت الجمعية العامة، في قرارها 82/75، جميع الدول الأعضاء أن تواصل تقديم تبرعات مالية إلى المعهد، تكون إن أمكن متعددة السنوات، وشجعته بقوة على عدم تخصيص هذه التبرعات لأغراض محددة بغية الإسهام في تمكينه من الاستمرار والحفاظ على استقلاله وحياده وفي جودة ما يضطلع به من أعمال على المدى الطويل.

74 - وقام المعهد بتجديد استراتيجيته لتعبئة الموارد لتشمل صناديق الأمم المتحدة الاستثمارية وصناديق العمل الخيري والقطاع الخاص، بالإضافة إلى التمويل المقدم من الشركاء الحكوميين. وللتغلب على التحدي المتمثل في بذل العناية الواجبة الفعالة بشأن مساهمات القطاع الخاص، أحيا المعهد اتفاهه مع مكتب الأمم المتحدة للشراكات لتلقي الأموال الخاضعة لتدقيق مؤسسة الأمم المتحدة. واستكملت هذه الجهود المؤسسية بمواصلة لامركزية أنشطة التمويل في اتجاه رؤساء البرامج.

75 - وفي عام 2021، لم تتحقق بعض الاتفاقات المتوقعة بسبب القيود المفروضة على تمويل المانحين المرتبط بالأنشطة الإنمائية، على النحو الذي حددته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويبلغ معامل المساعدة الإنمائية الرسمية فيما يتعلق بالتبرعات المقدمة إلى المعهد 27 في المائة. وكان هذا المعامل منخفضاً جداً بالنسبة لبعض المانحين، إذ إنهم يتطلعون إلى تمويل الأنشطة بمعامل للمساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 100 في المائة.

76 - وانتهى معظم الدفعة الأولى من الاتفاقات المتعددة السنوات في عام 2021. وفي المستقبل، سيسعى المعهد إلى كفالة أن تكون تواريخ انتهاء اتفاقات التمويل المتعددة السنوات متدرجة لتجنب حدوث حالة معاكسة للتمويل المؤكد في أي سنة واحدة.

77 - وفي 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، وافقت الجمعية العامة على الميزانية العادية للأمم المتحدة لعام 2022 (انظر القرار 246/76). وشملت إعانة مالية من الميزانية العادية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح قدرها 683 500 دولار لعام 2022، بزيادة قدرها 386 430 دولاراً (بعد إعادة تقدير التكاليف). وخصصت هذه الزيادة لوظيفة برتبة ف-5 لمساعدة المدير في المهام التنظيمية والإدارية، وإحاطات فصلية لجميع التجمعات الإقليمية بشأن الأفكار البحثية المتعلقة بمواضيع نزع السلاح ذات الصلة، وثلاثة مناسبات في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتعزيز المعارف والأفكار والحوار بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار لدى جمهور أوسع نطاقاً وأكثر تنوعاً.

الموارد والنفقات

78 - بدعم سخي من 26 مانحا، وإعانة من الميزانية العادية، ومساهمات من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وإيرادات أخرى، بلغ إجمالي الإيرادات لعام 2021 ما قدره 6 516 092 دولارا. وتبين الإيرادات الفعلية للربع الأول من عام 2022 في الجدول 1 من المرفق الثالث. وترد تفاصيل التبرعات المقدمة إلى المعهد في عام 2021 في الجدول 2 من المرفق الثالث. ولإجراء مقارنات حصرية بين الإيرادات والنفقات والوقوف بشكل أفضل على التغيرات في الوضع المالي بشكل أفضل من سنة إلى أخرى، أعيد حساب جميع الإيرادات المحصلة من عام 2016 فصاعدا على أساس السنة التي قدمت فيها الاشتراكات، وليس السنة التي تم فيها توقيع الاتفاقات. واستنادا إلى تقرير المدير، يرد الرصيدان الماليان الافتتاحي والختامي في المرفقين الماليين لبيان مجموع الأموال المتاحة للسنة.

79 - ويعكس الفرق بين التبرعات المتوقعة (A/76/175، المرفق الرابع) والتبرعات الفعلية بعض التبرعات الأعلى من المتوقع، التي عوضت بكثير الانخفاضات المتوقعة من المانحين الآخرين. ومثلما ذكر أعلاه، فقد خُصص نحو 87 في المائة من مجموع التبرعات الواردة في عام 2021 لبرامج أو أنشطة محددة. وبلغت الإعانة الواردة من الميزانية العادية للأمم المتحدة 280 700 دولار وخصصت لتغطية مرتب المدير. وشكلت هذه الإعانة نسبة 4 في المائة من إجمالي دخل المعهد في عام 2021.

80 - وكان مجموع نفقات المعهد في عام 2021 ما قدره 6 892 579 دولارا (انظر المرفق الثالث، الجدول 1). وتبين كذلك النفقات الفعلية للربع الأول من عام 2022. ويقترب مجموع النفقات في عام 2021 من التوقعات البالغة 6 819 104 دولارات (انظر A/76/175، المرفق الرابع). وفي حين أن تكاليف السفر والمنح (لتنفيذ المشروع المتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط) كانت أقل مما كان متوقعا، فإن تكاليف الموظفين والتشغيل كانت أعلى بسبب الزيادات في المنشورات والمناسبات. وكان إجمالي النفقات في عام 2021 أعلى من إجمالي الإيرادات للعام، وكان ذلك ممكنا بترحيل الإيرادات من السنوات السابقة، كما هو مبين في الرصيد الافتتاحي.

81 - وعلى مدار العام، رصد المعهد عن كثب حالته المالية لكفالة ألا تتجاوز النفقات الإيرادات. وشملت الضوابط تعزيز عملية الميزنة السنوية، وتقديم خطة تكاليف سنوية إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وتقديم إحاطات مالية نصف سنوية إلى مجلس أمنائه ومانحيه، وإجراء عميات استعراض للميزانية التنفيذية كل ثلاثة أشهر، وتقديم تقارير شهرية عن الميزانية البرنامجية إلى رؤساء البرامج، وتطبيق ضوابط داخلية أقوى.

82 - وأدت التخفيضات في عدد خطوط الهاتف وحيز المكاتب في نيويورك وزيادة الاعتماد على القدرات الداخلية، من بين تدابير أخرى لخفض التكاليف، إلى تحقيق وفورات تزيد على 100 000 دولار في عام 2021.

83 - ويتكون الرصيد الختامي في نهاية عام 2021 من الأموال الواردة في عام 2021 أو قبله مع امتداد فترات التنفيذ حتى عام 2022 أو ما بعده، وبعض الأموال التي لم يكن من الممكن استخدامها والتي منح المانحون إزاءها تمديدات بدون تكلفة للتنفيذ في العام التالي.

ثالثاً - برنامج العمل والخطة المالية لعام 2022

84 - وافق مجلس الأمناء على برنامج العمل لعام 2022 في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه 2021 (انظر A/76/183). وهو يبين خطط العمل المحدثة للبرامج البحثية التي وضعها المعهد، ويُسترشد فيه بثلاث أولويات شاملة هي: (أ) تعزيز عمليات نزع السلاح المتعددة الأطراف لأهداف منها معالجة آثار التكنولوجيات الجديدة؛ (ب) ومواصلة تنفيذ خطة الأمين العام لنزع السلاح، مع التركيز على الجهود الرامية إلى الحد من أثر العنف المتصل بالأسلحة على المدنيين؛ (ج) وتوسيع تواصل المعهد في شتى مناطق العالم، بوسائل تشمل الأشكال الشاملة للجميع والتفاعلية على الإنترنت. وسيركز المعهد، تمثيلاً مع ولايته القانونية، على البحوث الطويلة الأجل والاستشرافية وسيُنظر في الصلات الأوسع نطاقاً بين نزع السلاح ومنع نشوب النزاعات والتنمية والأمن العالمي. واستجابة لطلبات المجتمع الدولي المتزايدة على أنشطة التدريب والتثقيف وبناء القدرات في مجال نزع السلاح والأمن العالمي، سيقوم المعهد بتعزيز عروضة لبناء القدرات والسعي إلى توسيع نطاقها وتحسينها. وفي أعقاب النجاح في استحداث بوابته لسياسات الفضاء الإلكتروني، يعتزم المعهد إيجاد أدوات جديدة لبناء المعارف وزيادة الشفافية وتعزيز الثقة.

85 - وسيساعد تعزيز المديرية ومكتب الاتصال المنشأ حديثاً في نيويورك المعهد في تلبية حاجة المجتمع الدولي المتزايدة إلى بحوث مستقلة وحوار شامل ومشورة، وسيسران التخطيط الاستراتيجي للمعهد وتواصله مع الشركاء في جميع أنحاء العالم.

86 - ولضمان استمرار الجودة العالية في النواتج البحثية وعلى صعيد الإدارة الموجهة نحو تحقيق النتائج، سيعمل المعهد على أساس عملية لتخطيط البرامج واستعراضها تشمل التطوير المستمر لتلك البرامج، والتخطيط الاستباقي للعمل، وإجراء استعراضات تنفيذية كل ثلاثة أشهر، ورصد الأثر والإبلاغ بشأنه. ووضعت خطط عمل جديدة متعددة السنوات لكل برنامج بحثي في عام 2021 ابتغاء التعاون مع الجهات المانحة المحتملة بقصد الحصول على تمويل متعدد السنوات يغطي الفترة 2022-2025.

87 - وتستند الإيرادات المتوقعة لعامي 2022 و 2023 إلى تقدير متحفز للتبرعات، حيث انتهت معظم اتفاقات التمويل المتعددة السنوات المبرمة في السنوات السابقة في عام 2021. وتعكس الإسقاطات الإعانة المالية المحدثة من الميزانية العادية والمساهمات المحتملة من المانحين غير التقليديين. وتشمل النفقات خطط عمل البرامج والمبادرات المؤسسية. وسيتم رصد التنفيذ والمحافظة عليه في حدود الموارد المتاحة. ويُتوقع أن تبلغ النفقات لدعم برنامج عمل عام 2022 ما مقداره 7 843 493 دولاراً، على النحو المبين في المرفق الرابع.

88 - إن جهود المعهد المجددة لتعبئة الموارد والآثار الاقتصادية المترتبة على جائحة كوفيد-19 العالمية تجعل من الصعب التنبؤ بالإيرادات لعامي 2022 و 2023. واستناداً إلى المناقشات الجارية، يتوقع المعهد زيادة متواضعة في التبرعات في عامي 2022 و 2023، على النحو المبين في المرفقين الرابع والخامس. وفي ضوء الأثر الشديد لجائحة كوفيد-19 على الموارد المالية للدول الأعضاء، والحالة الاقتصادية العالمية المتقلبة، واستمرار ارتفاع مستوى التخصيص، سيعمل المعهد على الاحتفاظ بموارد غير مخصصة لا تقل نسبتها عن 15 في المائة من ميزانيته السنوية لتلبية احتياجات السيولة التشغيلية.

رابعاً - خاتمة

89 - على مدار عام 2021، استمرت التوترات بين الدول، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، ومخاطر تصاعد النزاعات في الزيادة لتصل إلى مستويات أعلى وأكثر إثارة للقلق. وفي الوقت نفسه، ظلت آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف متعثرة، مما يثير أسئلة ملحة بشأن تعزيز الثقة وحفز مزيد من الفعالية في تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وفي ظل ما يرى من انخفاض نجاعة العناصر الأساسية للهيكل الأمني المتعدد الأطراف، فإن هذه الاتجاهات تسهم في انتشار شعور بوجود جمود وعجز في النظام المتعدد الأطراف الذي يواجه العديد من الأزمات الأمنية المتتالية.

90 - ومع ذلك، فإن نزع السلاح هو أكثر من طموح بعيد على ما يبدو إلى المستقبل: فهو وصفة لتعزيز روابط الثقة، وممارسة مستمرة لبناء الثقة وخفض التصعيد. وتاريخياً، ساعد على وقف دوامات التصعيد ومهد الطريق لإجراء حوارات بناءة أكثر. ويمثل نزع السلاح خطوة حاسمة أولى نحو منع نشوب النزاعات وعلى الطريق المؤدي إلى التعافي، بدلا من الانهيار.

91 - ويضطلع المعهد بدور فريد وحيوي في بيئة نزع السلاح المتعدد الأطراف هذه. وهو ينتج المعارف والأفكار التي تتيح معالجة التحديات الأمنية العالمية الأكثر إلحاحاً. ويتنبأ بالاتجاهات الأمنية المستقبلية، ويبني القدرات، ويعمل كجهة تقييم الجسور في بيئة أمنية متعددة الجوانب محفوفة بالتوترات. واعتبرت الجمعية العامة، في قرارها 82/75، بشأن المعهد، أن توفر بحوث مستقلة ومتعمقة بشأن المسائل الأمنية والاحتمالات المتعلقة بنزع السلاح ومنع الانتشار للمجتمع الدولي لا يزال أمراً ضرورياً. وفي أعقاب جائحة عالمية، وبيئة أمنية عالمية متدهورة، وتحديات وجودية غير مسبوقة، لم تكن الحاجة إلى أفكار جديدة وبحوث مستقلة ونهج جديدة أكثر وضوحاً أو إلحاحاً من أي وقت مضى.

92 - وفي ضوء ذلك، زاد المعهد بشكل كبير من أنشطته البحثية ونواتجه وتأثيره في عام 2021. وقام بتجديد جهود تعبئة الموارد لتنماشى مع إطاره المحدث للبحوث الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وواصل أيضاً جهوده لإشراك جماهير أوسع وأكثر تنوعاً على مستوى العالم وزاد تعزيز اتصالاته الرقمية. ويشهد ارتفاع مستوى نشاطه على قوته وخفة حركته وأدائه. بيد أن الاقتصاد العالمي المتقلب والآثار المستمرة للجائحة قد أثرا تأثيراً شديداً على التمويل الطوعي الذي يعتمد عليه المعهد. وهناك حاجة إلى دعم كبير لتمكين المعهد من تلبية الطلبات المتزايدة للمجتمع الدولي على البحوث على نحو مستدام وإنجاز مهمته المتمثلة في العمل على إيجاد عالم مستقر وأكثر أمناً.

Publications 2021

Conventional arms and ammunition

UNIDIR publications

- Menu of Indicators to Measure the Reverberating Effects on Civilians from the Use of Explosive Weapons in Populated Areas, 23 February 2021
- Handbook to Profile Small Arms Ammunition in Armed Violence Settings (*Spanish translation published in 2021*), 8 June 2021
- A Reference Methodology for National Weapons and Ammunition Management Baseline Assessments (French and Spanish *translations published in 2021*), 26 July 2021
- Arms Trade Treaty Issue Brief 3: Diversion Analysis Framework, 31 August 2021
- Arms-Related Risk Analysis Toolkit: Practical Guidance for Integrating Conventional Arms-Related Risks into Conflict Analysis and Prevention, 20 December 2021

Journal and working group papers

- Bajon, Theò (2022). Book Review: Post-conflict Reconstruction and Local Government. *Peacebuilding*, vol. 10, No. 1.
- Bajon, Theò (2021). Book Review: Peace and Conflict Studies: Perspectives from South Asia. *International Affairs*, vol. 97, No. 6.
- Bajon, Theò (2021). The rebels' credibility dilemma: A new approach to the search for credibility towards the international community and the population. *Peace and Conflict Studies*, vol. 28, No. 1.
- Second version of "Proposal to Develop a Comprehensive Framework for Conventional Ammunition Management", Chair's food-for-thought non-paper for the Group of Governmental Experts on problems arising from the accumulation of conventional ammunition stockpiles in surplus.
- Implementation Mechanism for a Conventional Ammunition Framework. Internal brainstorming paper for the Chair of the Group of Governmental Experts on problems arising from the accumulation of conventional ammunition stockpiles in surplus.

Other publications

- Holtom, Paul (2021). *Taking Stock of the Arms Trade Treaty: Scope*. SIPRI, Stockholm.

Weapons of mass destruction and other strategic weapons

UNIDIR publications

- Some Thoughts on the Logic of Strategic Arms Control: Three Perspectives, 29 January 2021

* يصدر المرفق الأول بدون تحرير رسمي وباللغة التي قُدم بها فقط.

- Tools for Compliance and Enforcement from Beyond WMD Regimes, 5 February 2021
- Nuclear Risk Reduction: Engaging the Non-NPT Nuclear-Armed States, 9 February 2021
- Preparing for Success at the Ninth Biological and Toxin Weapons Convention Review Conference, 6 April 2021
- WMD Compliance and Enforcement in a Changing Global Context, 18 May 2021
- Revitalizing Pursuit of Nuclear Disarmament, 20 May 2021
- Exploring Science and Technology Review Mechanisms under the Biological Weapons Convention, 15 June 2021
- Nuclear Escalation Strategies and Perceptions: The United States, the Russian Federation, and China, 22 June 2021
- Identifying Collaborative Actions to Reduce Today's Nuclear Dangers (*Arabic, Chinese, French, Russian and Spanish translations published in 2021*), 1 September 2021
- Restoring Confidence Across Today's Nuclear Divides: Symposium Report, 14 October 2021
- Space Industry Workshop Report, 5 November 2021
- The Cyber-Nuclear Nexus: Interactions and Risks, 9 November 2021
- 2021 Outer Space Security Conference Report, 23 December 2021
- Enhancing the Management and Enforcement of Compliance in the Regime Prohibiting Chemical Weapons, 28 December 2021

Journal and working group papers

- Revill, James and Anna Roessing (2021). Biosecurity. In *The Oxford Handbook of the International Law of Global Security*, Robin Geiß, and Nils Melzer, eds. Oxford: University Press.
- Revill, James, Renata Hessmann Dalaqua and Wilfred Wan (2021). The TPNW in Practice: Elements for Effective National Implementation. *Journal for Peace and Nuclear Disarmament*, vol. 4, No. 1.
- Podvig, Pavel (2021). Practical Implementation of the Join-and-Disarm Option in the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons. *Journal for Peace and Nuclear Disarmament*, vol. 4, No. 1.
- Working Group Recommendations on Education, Training and Capacity-Building, WHO Global Guidance Framework to Harness the Responsible Use of the Life Sciences.

Security and technology

UNIDIR publications

- International Cooperation to Mitigate Cyber Operations against Critical Infrastructure, 6 April 2021
- Known Unknowns: Data Issues and Military Autonomous Systems, 17 May 2021

- International Cyber Operations: National Doctrines and Capabilities Research Paper Series, 27 May 2021
- Building Cyber Operational Capabilities: Brazil's Efforts over the Past Two Decades, 10 June 2021
- Exploring Science and Technology Review Mechanisms under the Biological Weapons Convention, 15 June 2021
- UNIDIR on Lethal Autonomous Weapons; Mapping Our Research to the Discussions of the GGE on LAWS, 30 July 2021
- Table-Top Exercises on the Human Element and Autonomous Weapons System, 30 July 2021
- Exploring Distributed Ledger Technology for Arms Control and Non-proliferation: A Primer, 10 September 2021
- Applying Chapters VI and VII of the Charter of the United Nations in the Cyber Context, 22 September 2021
- ICTs, International Security, and Cybercrime, 11 October 2021
- The Projection of Cyber Power by Australia and Japan: Contrasting Their Doctrines and Capabilities for the Rule-Based International Order, 21 October 2021
- The Cyber Operations Strategies of the United States and Canadian Governments: A Comparative Analysis, 2 November 2021
- Due diligence in cyberspace: Normative expectations of reciprocal protection of international legal rights, 17 November 2021
- The 2021 Innovations Dialogue Conference Report, 22 December 2021

Gender and disarmament

UNIDIR publications

- Gender Approaches to Cybersecurity, 21 January 2021
- Gendered Impacts of Explosive Weapons in Populated Areas, 2 March 2021
- Gender & Disarmament Resource Pack (2021 edition), 8 March 2021
- Factsheet: Gender and Biological Weapons, 4 May 2021
- Connecting the Dots: Arms Control, Disarmament and the Women, Peace and Security Agenda (Arabic translation published in 2021), 7 June 2021
- Women Managing Weapons, 27 July 2021
- System Update: Towards a Women, Peace and Cybersecurity Agenda, 13 September 2021
- Factsheet: Arab Women in International Security and Disarmament, 27 October 2021
- Factsheet: Gender and Chemical Weapons (2021 edition), 16 November 2021
- Does Military AI Have Gender? Understanding Bias and Promoting Ethical Approaches in Military Applications of AI, 7 December 2021
- Gender Perspectives in Arms Control and Disarmament: Views from South and South East Asia, 10 December 2021

A Middle East zone free of weapons of mass destruction

UNIDIR publications

- Nuclear Verification in a Middle East WMD-Free Zone: Lessons from Past Verification Cases and Other Precedents, 21 January 2021
- From the Iran Nuclear Deal to a Middle East Zone? Lessons from the JCPOA for an ME WMDFZ (Arabic, Hebrew and Persian translations of introductory essay also published in 2021), 27 May 2021
- Factsheet: Arab Women in International Security and Disarmament, 27 October 2021

Journal and working group papers

- Sabet, Farzan (2021). Iran Deal Scenarios and Regional Security. *Arms Control Today* (October).

المرفق الثاني

مذكرة تفسيرية للمرفقات المالية

تستند جميع الأرقام الواردة في المرفق الثالث، باستثناء التبرعات، إلى بيان الأمم المتحدة للأداء المالي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لعام 2021.

الإيرادات

التبرعات

التبرعات النقدية والسلع العينية

تبرعات الدول غير الأعضاء

التحويلات والمخصصات الأخرى

المخصصات من الصناديق الأخرى

الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة

المخصصات من كيانات النظام الموحد للأمم المتحدة

إيرادات الاستثمار

إيرادات الاستثمار

فوائد الرصيد المصرفي

المكاسب (الخسائر) المتحققة في السوق

المكاسب (الخسائر) غير المتحققة في السوق

إيرادات أخرى/متنوعة

مكاسب صرف العملات الأجنبية

إيرادات متنوعة أخرى

المصروفات

رواتب الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم

عقود الموظفين التي تديرها الأمانة العامة للأمم المتحدة

مرتبات الموظفين وأجورهم وبدلاتهم، بما فيها الضرائب ومنحة التعليم، وإجازة زيارة

الوطن، وزيارة الأسرة، والراحة والاستجمام، والسفر المتصل بمنحة التعليم

تعويضات وبدلات فئة المساعدة المؤقتة العامة

عقود وأتعاب الخبراء الأخرى

فرايد المتعاقدين وفرايد الخبراء الاستشاريين الذين تتولى إدارة شؤونهم الأمانة

العامة للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

المنح والتحويلات الأخرى

المنح المباشرة وغيرها من التحويلات إلى وكالات وشركاء التنفيذ والكيانات الأخرى

السفر

سفر الموظفين

سفر الموظفين الخبراء

سفر الممثلين

مصروفات التشغيل الأخرى

الإيجار والخدمات العامة

الخدمات التعاقدية

المرفق الثالث

الجدول 1

الإيرادات والمصروفات الفعلية لعام 2021 والرابع الأول من عام 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيان	2021	الرابع الأول من عام 2022 ^(أ)
الرصيد الافتتاحي	7 079	6 703
الإيرادات		
التبرعات ^(ب)	6 187	3 035
التحويلات والمخصصات الأخرى	331	741
إيرادات الاستثمار	(7)	—
الإيرادات الأخرى	5	1
مجموع الإيرادات	6 516	3 777
المصروفات		
النفقات المباشرة		
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	2 651	380
عقود وأتعاب الخبراء الأخرى	2 234	131
المنح والتحويلات الأخرى	640	—
اللوازم والمواد الاستهلاكية	—	—
السفر	29	6
مصروفات التشغيل الأخرى	664	3
تكاليف دعم البرامج ^(ج)	674	168
مجموع المصروفات	6 892	688
الفائض/(العجز) للفترة	(376)	3 089
الرصيد الختامي	6 703	9 792

(أ) الوضع المالي في 5 نيسان/أبريل 2022؛ قابل للتغيير حتى اختتام الفترة المحاسبية لآذار/مارس 2022.

(ب) يشمل التبرعات المتعهد بها في عام 2019 أو 2020 التي كانت مستحقة القبض لعام 2021 ولا يشمل التبرعات المتعهد بها في عام 2021 للسنوات المقبلة.

(ج) استخدمت تكاليف دعم البرامج الناتجة عن استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية لتغطية الخدمات التشغيلية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

الجدول 2
تفاصيل التبرعات لعام 2021

(بداورات الولايات المتحدة)

المبلغ	البيان
	ألف - التبرعات
42 082	أستراليا
81 103	كندا
374 094	الاتحاد الأوروبي ⁽¹⁾
229 307	فنلندا ⁽²⁾
160 000	فرنسا
1 980 985	ألمانيا ⁽³⁾
2 000	العراق
243 902	أيرلندا
10 000	كازاخستان
12 195	لكسمبرغ
10 000	المكسيك
440 000	هولندا
54 113	نيوزيلندا
1 166 901	النرويج ⁽⁴⁾
5 000	باكستان
7 500	الفلبين
185 902	جمهورية كوريا
100 000	الاتحاد الروسي
57 339	إسبانيا
273 754	السويد
531 000	سويسرا ⁽⁵⁾
24 390	مؤسسة البحوث الاستراتيجية
18 952	منظمة هالو ترست
176 887	شركة مايكروسوفت
6 187 406	المجموع الفرعي، ألف

المبلغ	البيان
	باء - التحويلات والمخصصات الأخرى
280 700	الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة
50 100	مكتب شؤون نزع السلاح
330 800	المجموع الفرعي، باء
6 518 206	المجموع

(أ) جزء من مساهمة مشروطة متعددة السنوات من الاتحاد الأوروبي بمبلغ 3,2 ملايين دولار. ويُعترف بالإيرادات خلال فترة المشروع كلما تم توفير سلع أو خدمات محددة وفقا لشروط الاتفاق.

(ب) يشمل مبلغا قدره 110 011 دولارا كانت فنلندا قد تعهدت في عام 2019 بتقديمه في عام 2021.

(ج) يشمل مبلغا قدره 111 483 دولارا كانت ألمانيا قد تعهدت في عام 2019 بتقديمه في عام 2021.

(د) يشمل مبلغا قدره 1 053 741 دولارا وهو جزء من تبرع متعددة السنوات كانت النرويج قد أعلنته في عام 2018 لعام 2021. ولا يدخل ضمنه مبلغ إضافي قدره 113 161 دولارا تم التعهد في عام 2020 بتقديمه في عام 2022.

(هـ) يشمل 100 000 دولار تعهدت سويسرا في عام 2019 بتقديمه في عام 2021 و 80 000 دولار تعهدت في عام 2020 بتقديمه في عام 2021. ولا يدخل ضمنه مبلغ إضافي قدره 165 000 دولار تم التعهد في عام 2021 بتقديمه في عام 2022.

المرفق الرابع

الإيرادات والمصروفات المتوقعة لعام 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيان	2022
الرصيد الافتتاحي	6 703
الإيرادات	
التبرعات	7 013
التحويلات والمخصصات الأخرى	771
إيرادات الاستثمار	20
الإيرادات الأخرى	5
مجموع الإيرادات	7 809
المصروفات	
النفقات المباشرة	
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	2 336
عقود وأتعاب الخبراء الأخرى	2 669
المنح والتحويلات الأخرى	989
اللوازم والمواد الاستهلاكية	1
السفر	313
مصروفات التشغيل الأخرى	709
تكاليف دعم البرامج	826
مجموع المصروفات	7 843
الفائض/(العجز) للسنة	(34)
الرصيد الختامي	6 668

المرفق الخامس

الإيرادات والمصروفات المتوقعة لعام 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيان	2023
الرصيد الافتتاحي	6 668
الإيرادات	
التبرعات	6 733
التحويلات والمخصصات الأخرى	787
إيرادات الاستثمار	50
الإيرادات الأخرى	10
مجموع الإيرادات	7 580
المصروفات	
النفقات المباشرة	
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	2 556
عقود وأتعاب الخبراء الأخرى	2 749
المنح والتحويلات الأخرى	557
اللوازم والمواد الاستهلاكية	1
السفر	375
مصروفات التشغيل الأخرى	740
تكاليف دعم البرامج	859
مجموع المصروفات	7 837
الفائض/(العجز) للسنة	(257)
الرصيد الختامي	6 411